الدرس الثاني: " أنواع البحث العلمي "

تنقسم البحوث العلمية إلى عدة أنواع تبعا للمعيار المعتمد في التصنيف، من هذا المنطلق سنقتصر فيما يلي على دراسة أهم تصنيفات البحوث العلمية عموما والقانونية خصوصا:

أولا: تصنيف البحوث العلمية على أساس النتائج المتحصل عليها

1- البحث العلمي التنقيبي (الاكتشافي)

يهدف هذا النوع من البحوث إلى اكتشاف حقيقة جزئية معينة ومحددة بواسطة إجراء بعض الاختبارات والتجارب العلمية. ويتناول هذا النوع من البحوث موضوعات لم يتم البحث فيها سابقا، ويجهل الباحث الكثير من جوانبها وأبعادها. ويقتضي هذا النوع من البحوث جمع مختلف المعلومات المتعلقة بالظاهرة المراد دراستها والتعرف على أهم الفروض التي يمكن وضعها وإخضاعها للبحث العلمي.

ويستعمل هذا النوع من البحوث بصفة خاصة في معالجة المشاكل الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية. ومن أمثلة هذا النوع من البحوث: بحوث الطب أو الهندسة أو الكيمياء أو البحوث العقلية المجردة كدراسة وتحديد مفهوم المقاصد الشرعية في أصول الفقه أو بحث ظاهرة الجريمة المنظمة في المجتمعات الحديثة.

والباحث القانوني الذي يبحث في الأصل التاريخي لنظرية ما، أو الباحث في فلسفة القانون بهدف تفسير أصل القانون وأساسه. مما يعني أن البحث القانوني قد يكون بحثا تنقيبيا اكتشافيا ويكتفي بالبحث عن الحقيقة العلمية واكتشافها دون انتقادها طبقا للبحث التفسيري النقدي.

2- ثانيا: البحث التفسيري النقدي (الفلسفي التأملي)

يعتبر هذا النوع من البحوث مكملا للنوع الأول، بحيث إذا كان الباحث في البحث التنقيبي الاكتشافي يقتصر دوره على اكتشاف حقيقة معينة، فإنّ البحث التفسيري النقدي يمتد إلى مناقشة الأفكار ونقدها بالاعتماد على الإسناد والتبرير والتدليل المنطقي والعقلي، بغية الوصول إلى نتيجة تكون في الغالب الرأي الأرجح بين آراء متضاربة أو الفكرة الصحيحة من بين الأفكار الموجودة.

ولهذا فإنّ هذا النوع من البحوث في الغالب يدرس الأفكار لا الحقائق والطواهر، فهدفه ليس اكتشاف حقيقة معينة وإنما دراسة الأفكار الموجودة دراسة تحليلية نقدية، وصياغة نتيجة معينة هي عبارة عن الاتجاه الصحيح بين مختلف تلك الأفكار مثل دراسة: موضوع معايير التمييز بين العمل التجاري والعمل المدني، فالباحث يتطرق في هذا الموضوع إلى دراسة مختلف المعايير الفقهية والقضائية التي أسفرت عنها مختلف الدراسات ليحاول في الأخير الخروج بنتيجة تعتبر هي المعيار الراجح للتمييز بين العمل المدني والعمل التجاري. ومثال آخر دراسة موضوع الأساس القانوني لمضار الجوار غير المألوفة، فالباحث هنا يعرض الأفكار والنظريات التي تنازلت هذه المسالة القانونية ويخلص في الأخير إلى نتيجة يعبر فيها عن الأساس الصحيح لمضار الجوار غير المألوفة أو

دراسة موضوع التكييف الفقهي للتعسف في استعمال الحق ... وغيرها من المواضيع التي تشكل معظم محاور البحوث والرسائل الجامعية في العلوم القانونية.

وحتى يصنف البحث العلمي على أنه بحث تفسيري نقدي، يجب أن تتوفر فيه ثلاث شروط هي:

– وجود مشكلة محددة جديرة بالبحث والدراسة تدور فيها المناقشة حول أفكار ونظريات أو حقائق أو مبادئ متفق عليها.

–أن يتوصل البحث النقدي التفسيري إلى بعض النتائج والتعميمات يقدم من خلالها الباحث الرأي الراجح الذي يتضمن الحل المناسب للمشكلة المطروحة التي تم تناولها ودراستها.

–يجب أن تكون الحجج والمبررات والأسانيد ومناقشتها أثناء الدراسة التفسيرية والنقدية واضحة ومضبوطة ومعقولة ومنطقية.

3– ثالثا: البحث الكامل (الإجرائي)

البحث الكامل يجمع بين النوعين السابقين، أي بين التنقيبي الاكتشافي والتفسيري النقدي بحيث يكتشف الباحث حقيقة معينة ثم يجمع كل الحقائق المتوفرة حول الموضوع ذاته ويدرسها دراسة تفسيرية نقدية، بحيث ينتقد كل الأدلة والحجج والحقائق وفي الأخير يصيغ الحل الذي يراه مناسبا والذي يكون قابلا لإثبات صحته.

ولكي يوصف البحث العلمي بأنه بحث كامل، يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

–وجود مشكلة تتطلب حلا عمليا وهذا الشرط يشمل كل أنواع البحوث.

–اكتشاف حقيقة معينة وقيام أدلة على وجودها، وقد ت وجد بجانب هذه الحقيقة حقائق آخرى أو أراء أخرى في الموضوع.

–تفسير الحقائق والدلائل وتقديم نقدا موضوعيا وعلميا تمهيدا للحل النهائي.

–الوصول إلى صياغة الحل النهائي الذي يعتبر تتويجا لما تمّ من مناقشة وتعبيرا عن شخصية الباحث. ويجب أن يكون هذا الحل إجابة علمية نهائية وحقيقية عن المشكلة المطروحة.

4– البحث العلمي الاستطلاعي (الكمي)

يستند هذا البحث إلى أداة قياس الرأي العام في مجتمع معين بالاعتماد على الوسيلة سبر الآراء Sondage والتي غالبا ما تستخدم في الظواهر الكمية مثل ظاهرة الانتخابات، ظاهرة النمو الديمغرافي، حساب متوسط دخل الفرد... الخ، ويهدف هذا النوع من البحوث كذلك إلى تشخيص المشكلة ويتم اللجوء إليه عندما يكون موضوع البحث جديدا أو عندما تكون هناك ضآلة في المعلومات أو في المعارف العلمية المتحصل عليها حول الموضوع محل الدراسة والتحليل.

4- خامسا: البحث النوعي (الكيفي)

يعتمد هذا النوع من البحوث على دراسة الظاهرة في ظروفها الطبيعية باعتبارها مصدرا مباشرا للبيانات. ويتم جمع بياناته بواسطة الملاحظة المباشرة، والمقابلة المعمقة والتدقيق في فحص الوثائق المتعلقة بالظاهرة المراد دراستها، ويتم تحليلها بطريقة استقرائية.

ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى أنّ البيانات التي يتم عرضها من خلال هذا البحث هي بيانات وصفية، بحيث يعبر عنها في شكل كلمات وصور ونادرا ما يتم التعبير عنها في شكل أرقام.

ثانيا: تصنيف البحوث العلمية على أساس المناهج المستعملة في البحث

1- البحث التاريخي

يهتم البحث التاريخي بدراسة الظاهرة من الناحية التاريخية وتحليلها وتفسيرها على أسس منهجية وعلمية دقيقة وصولا إلى نتائج تتعلق بتحديد أسباب هذه الظاهرة والآثار المترتبة عنها، مما يساعد ذلك في فهم وتفسير الظاهرة كما هي في الحاضر والتوقع بحدوثها مستقبلا. ويكون ذلك وفق خطوات معينة تعتمد على المصادر التاريخية.

2- ثانيا: البحث الوصفي التشخيصي

يهدف هذا النوع من البحوث إلى تحديد صفات وخصائص ومقومات ظاهرة معينة تحديدا كميا (رقميا) أو كيفيا (نوعيا) دقيقا، بحيث يسهل التعرف عليها فيما بعد ومقارنتها بباقي الظواهر.

3- ثالثا: البحث التجريبي

يعتمد البحث التجريبي " أساسا على أسلوب التجربة العلمية التي تكشف التي تكشف عن العلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة التي تتفاعل مع القوى التي تحدث في الموقف التجريبي.

ويقوم البحث التجريبي على ثلاث أسس وهي: الملاحظة العلمية، وضع الفرضيات، والتجربة العلمية بغية الوصول إلى نتائج علمية في شكل قانون يحكم الظاهرة محل الدراسة.

ويجب الإشارة في الأخير إلى أنّ كل نوع من أنواع هذه البحوث العلمية قد تحتوي على أكثر من منهج علمي تحقيقا للتكامل المنهجي، فمثلا البحوث الوصفية التشخيصية قد تعتمد إضافة إلى المنهج الوصفي، على منهج المسح ودراسة الحالة... وهكذا.

ثالثا: تصنيف البحوث العلمية على أساس طبيعة البحث ودوافعه

1- بحوث أساسية نظرية

يهدف هذا النوع من البحوث إلى التوصل إلى الحقائق أو تطوير المفاهيم النظرية ومحاولة تعميم نتائجها دون الأخذ بتطبيق تلك الحقائق والمفاهيم والنتائج المتوصل إليها، أي بمعنى أنّ هذا النوع من البحوث يسعى إلى تطوير معارف نظرية كانت موجودة من قبل، أو إضافة معارف نظرية جديدة في مجالات المعرفة البشرية

المختلفة. ويجب على الباحث في هذا المجال أن يكون ملمّا بمختلف المفاهيم والنظريات... وما تمّ إجراؤه من قبل الباحثين الآخرين للوصول إلى المعرفة حول مشكلة معينة.

ويتناول البحث العلمي النظري عادة الموضوعات والأفكار العلمية الأدبية والاجتماعية التي يطلق عليها العلوم الإنسانية كعلوم التاريخ والجغرافيا، القانون، الأدب والفلسفة ...الخ

وغالب الأبحاث القانونية يغلب عليها الطابع النظري حيث تهدف إلى كشف حقيقة معينة من وجهة نظر القانون، أو الإجابة عن إشكالية محددة كما يراها التشريع الوضعي، وما يتطلبه ذلك من تحصيل للمعلومات الضرورية، وربما تطلب ذلك توجيه الانتقاد إلى أحكام القانون ونصوصه، والتنبيه إلى الثغرات القانونية والنقائص التي غفل عنها المشرع.

2- بحوث تطبيقية

يعرف البحث التطبيقي (الميداني) على أنه ذلك النوع من الدراسات التي يقوم بها الباحث بهدف تطبيق نتائجها على المشكلات الحالية، وهي تغطي العديد من التخصصات الإنسانية كالتعليم، الإدارة، الاقتصاد، التربية والاجتماع...وغيرها.

ويهدف البحث التطبيقي إلى معالجة المشاكل القائمة لدى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية بعد تحديد مشكلاتها والتأكد من صحة ودقة أسبابها ومحاولة علاجها وصولا إلى نتائج وتوصيات تساهم في التخفيف من حدة هذه المشكل، ومثالها أبحاث التسويق التي تجريها الشركات وأبحاث البنك الدولي حول الدولة النامية، أبحاث منظمة الصحية العالمية، واللجان الخاصة بالمرأة، ... وغيرها.

ويعتبر ميدان العلوم القانونية ميدانا مناسبا ومجالا ملائما لإجراء البحوث العلمية التطبيقية أو الاستفادة من مناهجها ونتائجها وتطويع نتائج الأبحاث النظرية ميدانيا وتحصيل المعرفة العملية.

ثالثا: البحوث التقديمية (التقويمية)

يهدف هذا النوع من البحوث إلى تقدير الأسلوب أو الممارسة المتخذة لدراسة سلوك معين أو ظاهرة ما. ومثال ذلك عند شعور مدير المدرسة أو مؤسسة ما بأنّ ظاهرة غياب الموظفين في ازدياد فإنه يفكر بتفعيل نظام الدوام اليومي كوسيلة رقابية، وبعد تطبيق ذلك يمكن للمدير الحكم على مدى نجاعة هذا الأسلوب في الحد من تفشي ظاهرة الغياب داخل المؤسسة.

رابعا: تصنيف البحوث العلمية على أساس الدرجة العلمية المتحصّل عليها

1-البحث الصفي (الفصلي)

البحث الصفي هو بحث سداسي أو سنوي يكلّف به الأستاذ الطالب لإنجازه خلال حصص الأعمال الموجهة أو الاعمال التطبيقية.

ولا يهدف هذا البحث إلى أن يصل الطالب إلى مرحلة ابتكار نظريات أو إضافة أفكار جديدة، بقدر ما يهدف إلى تدريب الطالب وتعويده على استعمال المصادر والمراجع الموجودة في المكتبة لإبراز مقدرته على جمع المعلومات وتحليلها، وتشجيع الطالب على القراءة، وتنمية معلوماته في مجال التخصص الأكاديمي.

والبحث الصفي لا يعتبر بحثا بالمفهوم الدقيق لمصطلح البحث العلمي إنما هو مجرد عروض مختصرة(قصيرة) يلقيها الطالب على مشهد من أستاذ المادة وزملائه الطلبة.

وتهدف البحوث الصفية إلى إتقان الطالب المادة والتعرف على أكبر قدر من مصادرها ومراجعها، واستكمال بعض مفردات المنهج الذي يضيق الوقت دون دراستها.

هذا، وتندرج البحوث الصفية في إطار المعايير المعتمدة في تقييم الطالب وتقدير علامة التقييم المستمر التي يستحقها.

2- مذكرة التخرج

تعتبر مذكرة التخرج بحث طويل نسبيا مقارنة بالبحث الصفي. وتعد هذه المذكرة ثمرة مجهود أربع سنوات في مرحلة التدرج في النظام الكلاسيكي وثلاث سنوات في النظام الجديد- ل م د-

وبواسطتها يتحصل الطالب على شهادة الليسانس في أحد فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية. وفي مجال العلوم التقنية هناك كذلك مذكرة يتمكن الطالب من خلالها من الحصول على شهادة مهندس، وتتم مناقشة هذه المذكرة من طرف لجنة مناقشة تتألف من رئيس اللجنة، عضو أو عضوين مناقشين، والمشرف على الطالب.

والغرض من مذكرة التخرج هو التعرف على طريقة استخدام المصادر والمراجع، وتدريب الطالب على جمع المعلومات وترتيبها ترتيبا منطقيا، وتعويده على احترام الأمانة العلمية.

يتم اختيار موضوع المذكرة في هذا الطور من قبل الطالب مع الاستعانة بتوجيهات الأستاذ المشرف عليه، مع العلم أن هناك من المؤسسات الجامعية من تجعل هذا النوع من البحوث اختيارية للطالب وأخرى تجعله اجبارية، وهناك من تستبدل هذه الخطوة بإجراء حصة ملتقى أو نهاية مشروع أو تقرير. وهذا حسب عروض التكوين وحسب التخصصات. وفي العلوم القانونية نظام -ل م د- اكثريتها لا يعتمد عليها، فهناك من يرى أنه لا ضرورة من اللجوء الى استخدام هذا النوع من البحوث على أساس أن المذكرة كثيرا ما تكون تكرار لمواضيع قد تمت مناقشتها أثناء الدراسة. وهو ما يفسر أن العديد من أقسام الحقوق على مستوى الجامعات الوطنية لا يتم فيها اعداد هذه المذكرات.

3- مذكرة الماجستير والماستر

تعتبر مذكرة الماجيستير والماستر بحث تخصصي أعلى درجة من بحث التخرج (اللسانس) غرضه تدريب الطالب على البحث والتنقيب العلمي تحت إشراف أستاذ مشرف وتطبيق الطريقة العلمية في البحث وتمكينه من اكتساب تجارب وإمكانات تسمح له بمواصلة المسار الدراسي والبحثي.

وفي هذه المرحلة ليس مطلوبا من الطالب تقديم عمل ابتكاري واكتشاف شيء جديد بل أن الهدف من البحث هو إتباع المنهج الصحيح في البحث لغة وأسلوبا أكثر منه التركيز على الاكتشاف الجديد.

وتناقش مذكرة الماجستير أو الماستر من طرف لجنة من الأساتذة مناقشة علنية يتم من خلالها تقييم عمل الطالب. وتحسب العلامة المتحصل عليها ضمن متطلبات الحصول على الشهادة.

ومتى تمت مناقشة المذكرة وقبولها تودع في الكلية، حيث يتم تسجيلها في المكتبة وتصنف ضمنها، حيث تعد مرجع أساسي باعتبارها مساهمة علمية في مجال التخصص تكملة للمواد النظرية التي يدرسها الطالب.

مع الملاحظة أن نظام التعليم العالي في الجزائر يعتبر شهادة الماجستير المرحلة الأولى في التكوين في الدكتوراه ودراسات ما بعد التدرج في ظل النظام الكلاسيكي المنظم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-254 الخاص بالدراسات العليا وما بعد التدرج. أما بالنسبة لشهادة الماستر فتعتبر الطور الثاني من الدراسات الجامعية المنظمة بموجب المرسوم التنفيذي لرقم 08-265 المتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة اللسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه- ل م د-.

4- أطروحة الدكتوراه

يعتبر بحث الدكتوراه أو كما يعرف بأطروحة أو رسالة الدكتوراه بحث أصيل يقوم فيه الباحث باختيار موضوعه ويحدد اشكاليته ويضع فرضياته وتحديد أدواته ومناهجه وذلك من أجل إضافة لبنة جديدة في بنيان العلم والمعرفة.

ومدة بحث الدكتوراه طويلة مقارنة بمدة بحث الماستر والماجستير وتتوج بالحصول على درجة الدكتوراه في التخصص ويلقب حاملها بالدكتور وهي أعلي درجة علمية تمنحها الجامعة للطالب. ويفترض في باحث الدكتوراه أن يتوسع في مصادره ومراجعه وأن يظهر براعة في المناقشة والتحليل وتنظيم المادة العلمية وإبراز النتائج والاكتشافات.

ومن متطلبات بحث الدكتوراه إضافة الجديد أي أن يأتي الباحث بجديد لم يسبقه إليه غيره أي أن الجدة العلمية مطلوبة في بحث الدكتوراه على سبيل الإلزام والوجوب على خلاف بحث الماجستير والماستر. وطالب الدكتوراه ملزم بإعطاء رأيه الشخصي في الموضوع لأنه المبتغى من الطرح العلمي، ولكن أن يكون بصيغة تحمل التواضع وعليه اختيار الالفاظ المناسبة التي تبعد شخصه عن التنظير لأنه لم يوافق على البحث بعد.

ويحتاج الطالب للتحقيق ذلك إلى عدد أكبر من المصادر والمراجع، ليتسع موضوعه ويتشعب أكثر فيصبح أكبر حجما من الماجستير والماستر، وأكثر دقة وعمقا وتنظيما، ويصبح الباحث أكثر قدرة على الابتكار والإضافة والبحث والتمحيص والنقد والتنظيم والتفكير العلمي.

تناقش أطروحة الدكتوراه أمام لجنة مناقشة من ذوي الدرجات العلمية العليا. وعادة ما تتألف هذه اللجنة من أربعة إلى ستة أعضاء. ويشترط أن يكون عضوين على الأقل من هذه اللجنة من جامعات أخرى خارج الجامعة المرشحة لمناقشة الدكتوراه.

وفي نظام التعليم العالي في الجزائر نوعان من أطاريح الدكتوراه المعدّة من قبل الطلبة، هما:

-**دكتوراه النظام القديم: دكتوراه علوم** وهي التي يتم اعدادها بعد الحصول على شهادة الماجستير طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 98-254 المذكور أعلاه.

-**دكتوراه النظام الجديد: دكتوراه ل م د** وهي التي يتم اعداده بعد الحصول على شهادة الماستر والنجاح في المسابقة الخاصة بالتكوين في الطور الثالث طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 08-265 المذكور أعلاه.

5-المقالات العلمية

المقالات العلمية ابحاث قصيرة منشورة في مجلات علمية متخصصة، تستمد أهميتها من حيث كونها تعبر عن الإنتاج العلمي الذهني على مستوى علمي عال، وتتمثل القيمة العلمية لهذه الأبحاث في كونها تحمل فكرا قانونيا جديدا، أو متجدداً أو طرحا يقوم على أساس منهجي سليم ومن العوامل التي تساعد على ذلك التخصص العلمي، الخبرة العلمية، الادراك والمعرفة...

والمجلات العلمية في ميدان العلوم القانونية كثيرة سواء في الجزائر أو خارجها، عربية كانت أو أجنبية، ومن أهم المواقع الالكترونية المشهورة بالمقالات العلمية في الجزائر موقع المنصة الجزائرية الالكترونية للمقالات العلمية (asjp).

6-المطبوعات الجامعية

تندرج المطبوعة الجامعية ضمن الأعمال البيداغوجية للأستاذ، وهي عبارة عن بحث منجز من طرف أستاذ موجه للطلبة، يتعلق موضوعها بالمقاييس المدرسة خلال الأطوار الجامعية.